لا خلافَ في بعضِ مسائلِ الخلافِ
نظرة هندسية في بعض مسائل الخلاف النحوي

أ.د. عماد يونس لافي
جامعة بغداد / كلية التربية للبنات
emad.younis@coeduw.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر :2025/3/31
تاريخ الاستلام: 2024/9/30 **تاريخ القبول: 2024/11/19**
DOI: 10.54721/jrashc.22.1.1313

الملخص :
هذا بحث يتناول مسألتين من مسائل الخلاف النحوي التي ذكرها النحاة في كتب الخلاف، ويسعى إلى إثبات أن هذا الخلاف لا وجود له منطقيًا، وذلك باستعمال التمثيل الهندسي للعلاقات الإسنادية بين أجزاء الجملة العربية، وهاتان المسألتان هما: (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) وهي المسألة الخامسة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، و (القول في عامل النصب في المفعول به) وهي المسألة الحادية عشرة من الكتاب نفسه. والمقصود بالتمثيل الهندسي هو نقل المعنى المجازي للإسناد في النحو العربي إلى معنى حقيقي، وذلك بجعل المسند إليه يمثله الأساس في البناء الواقعي والمسند يمثله العمود أو الجدار في البناء الواقعي، وتمثيل ما يتبع ذلك من علاقات بما يناظرها في البناء المرئي المحسوس، وكل ذلك يستند إلى فرضية مفادها أن البناء النحوي للجملة العربية يناظر البناء الحقيقي في الواقع، وهذا ما سبق لي ان أثبته في بحث الدكتوراه الموسوم (التوافق العلمي والجمالي بين اللغة والعمارة).

الكلمات المفتاحية: الخلاف النحوي، الجملة العربية، التمثيل الهندسي، الإسناد، المسند إليه.

No disagreement in some matters of disagreement
A geometric look at some issues of grammatical disagreement

Prof. Dr. Imad Younis Lavi
Faculty of Education for Girls /University of Baghdad

Abstract:
This research deals with two issues of grammatical disagreement mentioned by grammarians in books of disagreement, and seeks to prove that this disagreement does not exist logically, by using geometric representation of the attributive relationships between parts of the Arabic sentence. These two issues are: (The nominative for subject and the predicate), which is the fifth issue in the book of fairness in

matters of disagreement, and (accusative in the direct object), which is the eleventh issue of the same book. What is meant by geometric representation is to transfer the metaphorical meaning of attribution in Arabic grammar to a real meaning, by making the subject represented by the foundation in the realistic structure and the predicate represented by the column or wall in the realistic structure, and representing the relationships that follow from that with what corresponds to it in the visible, tangible structure, and all of this is based on the hypothesis that the grammatical structure of the Arabic sentence corresponds to the real structure in reality, and this is what I previously proved in my doctoral research entitled (Scientific and aesthetic compatibility between language and architecture).

Keywords: grammatical dispute, Arabic sentence, geometric representation, attribution, predicate .

المقدمة:

دأبتُ منذ البحث الذي قدّمته للدكتوراه الذي كان عنوانه (التوافق العلمي والجمالي بين اللغة والعمارة) على الربط بين هذين الحقلين المعرفيين اللغةِ والعمارةِ، ويحصل ذلك كلما وجدت توافقًا علميًا أو منطقيًّا بينهما، وقد أثبتُّ سابقا أن الترابط المنطقي المتحقّق بين أجزاء الجملة الذي يقوم على فكرة الإسناد بصوره المختلفة يتوافق تمامًا مع الإسناد الذي يتحقق بين أجزاء البناء الحقيقي، ثم تبع ذلك توافقات أخرى كتوافق الوظيفة في العمارة مع المعنى في اللغة، وتوافق بعض المفاهيم الشكلية الجمالية في العمارة مع جماليات البلاغة اللفظية وغيرها.

وهذا البحث يتناول بصورة مباشرة التوافق من النوع الأول وهو توافق الإسناد النحوي الذي ترتبط بموجبه أجزاء الجملة مع الإسناد المعماري الذي ترتبط بموجبه أجزاء البناء، وذلك بدراسة مسألتين من مسائل الخلاف النحوي وهما (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) و (القول في عامل النصب في المفعول به) وربطهما بما يتوافق معهما هندسيًّا. وتمثيل الترابط المنطقي الإسنادي في الجملة العربية وهو إسنادٌ مجازيٌّ مع الترابط المنطقي الإسنادي الحقيقي بين أجزاء المنشأ.

والخلاف النحوي موضوع واسع، شغل أذهان العلماء والدارسين منذ نشوء النحو إلى يومنا هذا، وهو أمرٌ محمود إذا ما حُمِل على أساس الثراء العقلي للعلماء وسعيهم الحثيث لخدمة هذه اللغة الشريفة التي كرّمها الله تعالى بأن جعل آخر رسالاته إلى الإنسانية وهي القرآن الكريم قد كتبت بها. وأودُّ أن أشير في مقدمة هذا البحث إلى مسألةٍ أراها مهمة، وهي أن المصادر المعتمدة في كتابته قليلة جدًّا، والسبب في ذلك عائد إلى أن أهميَّتَهُ تكمن في فكرته وليس في ما يأخذه الباحث من مصادر، ففكرته غير مسبوقة بين أوساط الدارسين كما أعتقد، وذلك لأن الجانب الهندسي فيه غير مألوف في الدراسات اللغوية عامّةً. ولا بدَّ والأمرُ كذلك أن أمهّدَ لأمرين مهمّين قبل الخوض في صلب الموضوع، وهذان الأمران هما:

أولا: وصف عام لمسائل الخلاف النحوي

تتنوّعُ مسائل الخلاف النحوي من حيث مضامينها إلى أنواع مختلفة، يمكن ذكرها على النحو الآتي:

الأول: المسائل الخلافية التي تتناول الاستعمال اللغوي لبعض التراكيب النحوية، من ذلك على سبيل المثال مسألة الخلاف في جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، إذ ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك قبل تمام الخبر، وكانت حجة البصريين تقوم على أساس أصل من أصول النحو وهو عدم جواز عملِ عاملينِ في معمولٍ واحد، كما في جملة (إنكّ وزيدٌ قائمانِ) فـ (زيدٌ) هنا مرفوع بالابتداء وسيكون عاملا في خبر (زيدٌ) وتكون (إنَّ) عاملةً في خبر الكافِ، وقد اجتمعا في لفظ واحد وهو (قائمان)[1].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز العطف على موضعِ (إنَّ) قبل تمام الخبر واحتجوا بالنقل كما في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ }(المائدة، 69) ، ووجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى (مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)، ثم كان لهم دليل من جهة القياس بأنهم قرنوا عمل (إنَّ) بعمل (لا) النافية للجنس وإن كانت (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي لأنَّ العرب يحملون الشيء على ضدّهِ فضلا عن أنَّ مذهبَ الكوفيين هو عدم إعمال (إنَّ) في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها[2] .

ومن المسائل الخلافية التي تتعلق بالاستعمال اللغوي أيضا مسألة وقوع الفعل الماضي حالا ، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ومنعه البصريون، وكان لكل فريقٍ منهما حُجَجُهُ [3]، وغير ذلك من المسائل.

الثاني: مسائل خلافية في الإعراب مثل الخلاف في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ)، إذ ذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعدهما إذا ارتفع فهو يرتفع لأنه خبر عنهما، وهما اسمان مبتدآن في هذه الحالة، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم المرتفع بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريا الفرّاء من الكوفيين إلى أنَّ الاسم المرتفع الواقع بعدهما إنما يرتفع بتقدير خبر محذوف[4] .

الثالث: مسائل خلافية في العوامل، ومنها المسألتان المعروضتان في هذا البحث وهما (القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) و (القول في عامل النصب في المفعول به) وسنفصل القول فيهما لاحقًا.

الرابع: مسائل خلافية في العلل النحوية، ومنها علّة إعراب الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته الاسمَ من عدة أوجه، منها أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص بالسين وسوف وكذلك الاسم

يتخصص بـ (أل) التعريف بعد أن كان عامًّا في حالة التنكير، ومنها أن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع كما في جملة (إنَّ زيدًا ليقومُ) وتدخل على الاسم أيضا كما في جملة (إن زيدًا لقائمٌ)، ومنها أيضا أنَّ الفعل المضارع يجاري اسم الفاعل في حركته وسكونه. أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن العلّة في إعراب الفعل المضارع أنه أعرب لأنه تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[5]

وهناك مسائل خلافية أخرى تضمنتها كتب الخلاف النحوي تتعلق بمسائل صرفية وصوتية لا مجال لذكرها هنا لأنّ البحث يدور حول مسألتين نحويتين محددتينِ.

ثانيًا: التحليل الإنشائي والإعراب

بدءًا لا بدّ من الإشارةِ إلى أن المقصود بالتمثيل الهندسي للعلاقات النحوية هو نقل المفهوم الإسنادي الذي قام عليه النحو العربي المتمثّل بصورة أساسيّة بإسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر إلى المبتدأ وهو إسنادٌ لا تقوم الجملة العربية إلا به، والمتمثل بصورة ثانويّة بالعلاقات الإسنادية الأخرى في الجملة العربيّة عدا هاتين العلاقتين كإسناد المفاعيل والحال والمستثنى أو غيرها، من حيّزِهِ المجازي إلى الحيّز المادّي الحقيقي لمفهوم الإسناد، وخير ما يمثله هو العلاقات الإسناديّة بين أجزاء المنشأ كإسناد الجدار أو العمود إلى الأساس وهو يمثّل إسنادًا رئيسا لا يقوم المنشأ من دونه، أو إسناد السقف على الجدران أو الأعمدة وهذا يمثل إسنادًا ثانويًّا. وهنا أشير إلى أن مسوّغ الرابط بين هذين النوعين من الإسناد؛ الإسناد المجازي والإسناد الحقيقي هو المنطق الذي يحكم طبيعة الإسنادينِ، بعبارةٍ أخرى إن العلاقات بين أجزاء الجملة وأجزاء المنشأ علاقات منطقية، ويكاد يكون هذا الكلام منطبقا على لغات الأرض جميعا، وقد (تناول كثير من اللغويين مفهوم النحو العالمي بالبحث والشرح، ولكن روجر بيكون بزَّهم جميعا، لأنه شرح هذا المفهوم بالتفصيل والدقة عندما قال: إن مبادى النحو في كل اللغات واحدة، وإنْ كانت تختلف بعض المبادئ بين لغة واخرى مصادفة ... ولو صح وجود مثل هذا النحو، فلابد أن يكون منطقيا بالضرورة ، مادام عالميا)[6]. وهذا يعني أن الربط بين النوعين من الإسناد له ما يسوّغه. ولأجل تقريب العلاقة أفترضُ أن المعنى الذي يروم إيصاله المتكلمُ إلى مستمعه يقابل الوظيفة التي يبتغيها المصمم من إنشائه، اذ يُنْتَجُ المعنى اللغوي بصورة محسوسة سمعا، فيكون اللفظ صورة المعنى، ويحقق المنشأ وظيفته بعد أن يتحول إلى بناء يُرَى ويُلْمَس، فيكون البناء الصورة المحسوسة لمسا وبصرا.

ومن هنا كان هذا الافتراض مستساغا، اذ تقابلَ اللفظُ مع الشكل، والمعنى مع الوظيفة. وأما المعنى الإعرابي فأفترضُ أنه يقابل القوى الداخلية في أعضاء المنشأ، ويعضد هذا الافتراض أن هناك إسنادا محققا بين أجزاء المنشأ لا يمكنه الاستقرار إلا بتحقق التوازن بين قوى ذلك الإسناد، وهناك إسناد آخر بين أجزاء الجملة لا يمكن للمعنى أن يكتمل إلا بتحققه، إلا أن هذا النوع من الإسناد مجازي الوصف وذاك حقيقيٌّ .

ويقابل التحليل الإنشائي في هندسة الإنشاءات الإعراب في النحو، لماذا ؟

يسعى المهندس الإنشائي إلى احتساب القوى والعزوم في أعضاء المنشأ الذي يرومُ تصميمه، وهذا يمثّل دراسة أنواع الإسناد بين أجزاء المنشأ وتحليلها لكي يحدد مقادير القوى التي يتحملها كل جزء من أجزاء المنشأ.

والإعراب الذي يعرّف بأنه: (أثر ظاهر أو مقدر من رفع أو نصب أو جر أو جزم تجلبه العوامل الداخلة على الاسماء المتمكنة والافعال المضارعة ابتغاء معنى يرومه المتكلم)، يكاد يكون صورة مجازية لعملية التحليل الإنشائي المذكورة آنفًا، فالإعراب الذي تظهر صورته الصوتية بهذه الحركات، إنما يمثل صورة العلاقات الاسنادية بين كلمات الجملة، فعندما نعرب كلمة ما في جملة بأنها (فعل)، نعلم أن هذا مسند ويمثل حملا مسلطًا على المسند إليه، ونعلم كذلك ان هناك مسندا اليه يستند اليه هذا الفعل وهو الفاعل، وهكذا مع بقية الكلمات.

وتجدر الإشارة إلى أن الإسناد في النحو وإن كان مصطلحا يختص بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر كما قرر النحاة ذلك، إلا أن التوسع فيه ليشمل سائر أجزاء الجملة لشرح أوجه التقارب بين التحليل الإنشائي والإعراب، لا أرى فيه ضيرا، ولاسيما ان مصطلحات أخرى وردت عند النحاة نلمس فيها أثرَ الإسناد كالتعلق مثلا.

المهم من كل ذلك أن ينظر إلى الجملة على أنها تركيب كامل يعضد بعضه بعضا، ولعل من المفيد هنا ان أذكر قول الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي يشير إلى هذه المسألة وهو قوله:(معلوم أنه ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة اقسام، تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما)[7]، ونلاحظ أنه لم يستعمل كلمة الاسناد واستعاض عنها بالتعلق، ولإمكان إبدال بعض الكلمات ببعض بسرعة ودون تكلف كبير ، تكون كلمة التعلق انسب من الاسناد، إلا أن عادة النحاة جرت على استعمال مصطلح الإسناد ليكون مختصا بما ذكرته آنفا، فإعراب كلمات الجملة التي ليست بمسند ولا مسند إليه، يمثل كذلك بيان تعلقها أو إسنادها في التركيب العام لهيكل الجملة، وهذا يعني أنَّ الإعرابَ يكافئ التحليل الإنشائي من حيث اشتراكهما في بيان ما يتحمله كل جزء من أجزاء الجملة أو المنشأ ، من التأثير الناتج عن عملية الإسناد المجازي أو الحقيقي.

التمثيل الهندسي للعلاقات النحوية

لن أتطرق إلى كلِّ أنواع العلاقات الإسنادية في النحو العربي، وما يقابلها في التركيب الإنشائي، وسأقتصر على ما يتعلّقُ بالمسألتينِ موضوع البحث.

1) **الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر (المسند والمسند إليه):** تتكون الجملة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ولا يحصل التركيب إلا بذلك بغض النظر عما إذا كان هذا التركيب مفيدا أم غير مفيد وهذا يتطابق تماما مع بناء الأساس وإقامة الجدار أو العمود عليه، فالتركيب الإنشائي يحصل بهما بغض النظر عما إذا كان هذا البناء مفيدا أم غير مفيد، ويمكن تمثيله بالشكل الآتي (المصدر: الباحث):

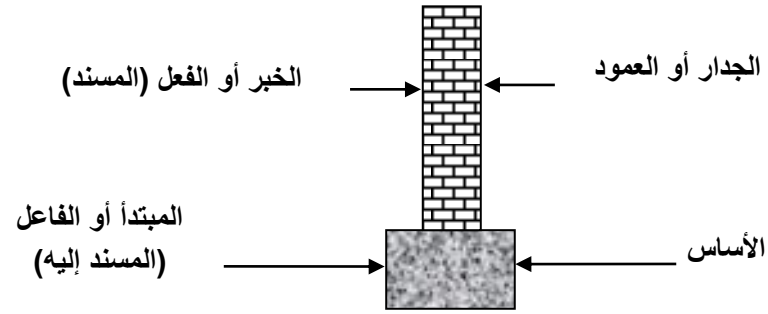

1) المفاعيل كلّها مع الحال والتمييز والمستثنى:

تُمَثَّل على شكل سطح أفقي، وكأنها تمثّل السقف، لأن السقف هو أول جزء يأتي بعد بناء الأساس والجدار، ثم إن السقف إنما يتحمل ثقله الأساس بعد أن ينقله الجدار، وهذه الفكرة تتوافق مع ما ذهب إليه النحاة من أن العامل في المفعول به (ويمثله السقف) هو الفعل (ويمثله الجدار) ومنهم من قال الفاعل (يمثله الأساس) ومنهم من قال الفعل والفاعل (يمثلهما الجدار والأساس)، ثمّ إن المفعول به حقّه أن يأتي بعدهما[8]. وقد جُعِل الحالُ والتمييزُ والمستثنى مع المفاعيل، لأنها أشبهت المفاعيل في كونها فضلة في الجملة وكونها من المنصوبات أيضًا، يقول عبد القاهر الجرجاني في كلامه على تعلق الفعل بالاسم أن يكون (أي الاسم) مُنْزلا منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام... ومثله المنتصب على الاستثناء[9] . ويمكن تمثيل ذلك كلّه في الشكل الآتي (المصدر: الباحث):

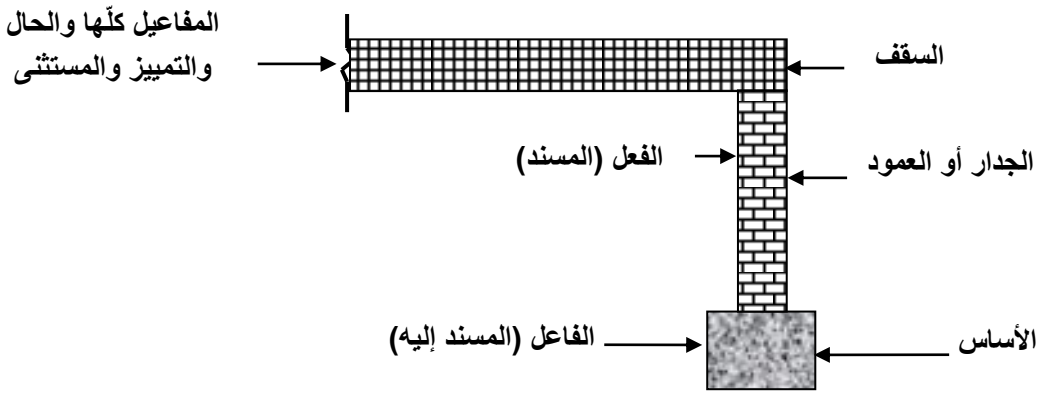

المسألة الخلافية الأولى: القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر

وهي المسألة الخامسة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وملخص هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر:

فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ.

وأما البصريون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر ففيه آراء:

الأول: أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده

الثاني: أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا.

الثالث: أن الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

التمثيل الهندسي للمسألة الخلافية الأولى :

ذكرت آنفًا أن المسند والمسند إليه يمكن تمثيلهما على هيئة الجدار والأساس، ولكي تكون الصورة أكثرَ تطابقًا ارتأيتُ أن يكون الرسم مجسمًا على النحو الآتي:

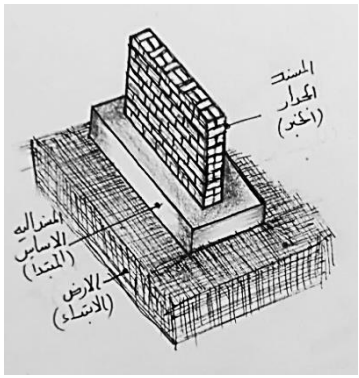

رسم مجسّم يمثل علاقة الخبر بالمبتدأ بالابتداء أي علاقة المسند بالمسند إليه. المصدر: (الباحث)

وإذا استعرضنا آراء النحاة كوفيين وبصريين اعتمادًا على هذا الشكل الهندسي فستكون على النحو الآتي:

أما الرأي الأول للكوفيين وهو أن المبتدأ والخبر يترافعان، فيمكن تفسيره هندسيًّا بأن العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة وجودية، وهي أنَّ وجودَ الخبر محكوم بوجود المبتدأ ووجود المبتدأ محكوم بوجود الخبر، أي لا وجود لأحدهما من دون الآخر، وهذا الأمر يقابله تماما وجود الأساس لوجود الجدار ووجود الجدار لوجود الأساس، وإلا فلا يمكن لبنّاء أو مهندس أن يُنشِئَ جدارًا إن لم يسبقه أساس، ولا يمكن له أن يبني أساسًا إن لم تكن النيّة معقودةً لبناء الجدار لاحقًا، ومن هنا نجد أن رأي الكوفيين صحيحًا، اعتمادًا على هذا التفسير المنطقي. وتنبغي الإشارة إلى أن هذه العلاقة الجدلية الوجودية بين المبتدأ والخبر على وفق رأي الكوفيين يمكن أن نجد صورتها في كل شيئين يكون وجود أحدهما مقرونًا بوجود الآخر، ولا يقتصر الأمر على الجدار والأساس، ولكن التمثيل الهندسي الإسنادي لعلاقة المبتدأ والخبر يجعل الوصف المذكور آنفًا أكثرَ قبولا.

وأما آراء البصريين، فالرأي الأول الذي يقول بأن الخبرَ يرتفع بالابتداء، وهذا يعني أن الخبر يسنده الابتداء أي أن ارتباط الخبر يكون بالابتداء، فيمكن ملاحظته في الشكل الهندسي السابق الذي يمثل استناد الجدار(الخبر) إلى الأساس (المبتدأ) واستناد الأساس إلى الأرض(الابتداء)، إذ إن الحمل الذي يسلطه الجدار ينتقل مباشرةً إلى الأساس ثم ينقله الأساس إلى الأرض، وهذا يعني أن الأرض التي تمثل (الابتداء) كما هو واضح في الرسم هي التي تتحمل ثقل الجدار، أي أن وجود الأرض هو سبب استقرار الجدار على الأساس، ولو كانت الأرض رخوة ما حملتْ الجدارَ ولا الأساس، فحِمْلُ الجدارِ ينتقل إلى الأساس ثم ينتقل إلى الأرض. فرأي البصريين هذا صحيح اعتمادا على تحليل القوى بين أجزاء المنشأ، وهي الأرض والأساس والجدار.

وأما الرأي الثاني الذي يقول بأنَّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، فهذا صحيح أيضا، وذلك عندما ينظر إلى التركيب الإنشائي نظرة مُجمَلة، فالجدار(أي الخبر) يتصل بالأساس(أي المبتدأ) مباشرة ثم يتصل الأساس بالأرض(الابتداء)، وكأن الأساس والأرض مجتمِعَينِ يحملان الجدار أي أن الابتداء والمبتدأ معًا يسندان الخبر.

وأمَّا الرأي الثالث الذي يقول بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء، فهذا أيضا يمكن ملاحظته بشكل واضح في التركيب الإنشائي للشكل السابق.

فقولهم إنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ يعني أن الذي يسند الخبر هو المبتدأ، فالجدار الذي يمثل الخبر يسنده الأساس الذي يمثل المبتدأ، وعند إلقاء النظرة على نقطة ارتكاز الجدار على الأساس نجد أن هذا الرأي صحيحٌ، فالعملية الإسنادية محققة بين الجزأينِ. وقولهم إنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء صحيحٌ أيضا، لأن المبتدأ الذي يمثله الأساس يستند إلى الأرض التي تمثل الابتداء، فنحن لا يمكنُ أن نقيمَ بناءً إن لم تكن هناك أرضٌ مهيَّأةٌ لهذا البناء، ونحن لا يمكن أن نُنْشِئَ جملةً إن لم يكن هناك عقلٌ يدرك إنشاءَ الجملة قبل الشروع بإنشائها، فالعقل الصحيح هو الذي يمثل الأرض، والأساس يمثل المبتدأ، ثم نقيم الخبرَ عليه. وبهذا الوصف الهندسي للعلاقات النحوية يتبيّنُ لنا أن الآراء النحويةَ كلها صحيحة ولا خلاف في القضية.

المسألة الخلافية الثانية: القول في عامل النصب في المفعول به

وهي المسألة الحادية عشرة من كتاب الانصاف في مسائل الخلاف، إذ ذهبَ الكوفيون إلى أن العاملَ في نصب المفعول به الفعلُ والفاعلُ معًا، وهذا رأي معظم الكوفيين، وهناك رأيٌ لهشام بن معاوية صاحب الكسائي ينص على أنك إذا قلتَ: ظننتُ زيدًا قائمًا، تنصبُ (زيدًا) بالتاء، و(قائمًا) بالظن، وذهبَ خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول به معنى المفعوليّة والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة[10] . (الأنباري، 82/1). ويبدو أن رأي هشام بن معاوية عائدٌ إلى رغبته في تجنب وجود عاملين في معمول واحد كما نص على ذلك عامّة الكوفيين، وهو أن يكون الفعل والفاعل عاملين في المفعول به، وأما رأي خلف الأحمر فلو صحَّ لعممنا هذا الحكم على الحالات الإعرابية كافة فنقول إن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر بالخبرية

والفاعل بالفاعلية والمفعول بالمفعولية والموصوف بالصفة والمجرور بالجر وهكذا ... وهذا لا شك سيلغي عمل العوامل النحوية اللفظية وهو أمر غير مقبول، مع أن أبا البركات الأنباري ذهب مذهبًا آخر في إثبات عدم صحّة رأي خلف الأحمر[11]. وأما البصريون فذهبوا (إلى أن الفعلّ وحده عمل في الفاعل والمفعول معًا)[12]. وفيما يأتي وصفٌ هندسيٌّ لهذه الآراء يتبيّنُ من خلاله أن لا وجود للخلاف وأن الآراء كلها صحيحة.

التمثيل الهندسي للمسألة الخلافية الثانية:

ذكرت سابقًا أن أول جزء نألفُهُ في البناء بعد الأساس والجدار هو السقف، وهو الذي يمثل المفاعيل كلها وكذلك الحال والمستثنى، ونحن الآن بصدد المفعول به حصرًا، فيكون السقف ممثِّلا له، بعد أن مثلنا الفعل والفاعل بالجدار والأساس اعتمادًا على المفهوم الإسنادي بين الجزأين، فالفعل مسندٌ ويمثله الجدار والفاعل مسندٌ إليه ويمثله الأساس، وسنضيف إليه السقف وهو المفعول به ليكتمل التركيب، وهو على النحو الآتي:

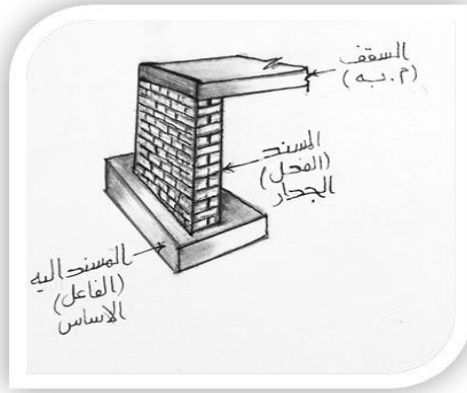

رسم مجسّم يمثل علاقة الفعل بالفاعل بالمفعول به وما يقابله من علاقات الجدار والأساس والسقف .
المصدر: (الباحث)

الآن كيف نوفّق بين الآراء النحوية المختلفة لكي نثبت عدم الاختلاف اعتمادًا على ما توضّح في الرسم الهندسي السابق؟

أمّا الرأي الأول للكوفيين وهو أن العاملَ النصبَ في المفعول به الفعلُ والفاعلُ، فهذا يمكن ملاحظته عندما ننظر إلى الأساس والجدار اللّذينِ يمثلان الفعل والفاعل كأنهما كتلةٌ واحدة يستند إليها السقف أي المفعول به، وهذا حاصل في الواقع الهندسي في كثير من الأحيان، ولاسيما في ما يسمّى بالبناء الهيكلي، إذ يصبُّ العمود والأساس معًا بعد أن تظهر قضبان التسليح من الأساس ثم يكون قالب العمود محيطًا بهذه القضبان ثم يصبُّ العمود كما هو موَّضّحٌ في الصور الآتية:

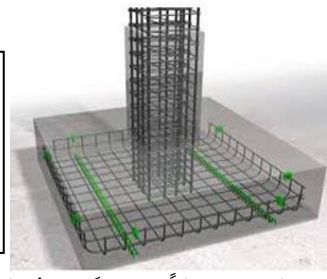

المصدر: شبكة الانترنت، الرابط:
https://www.google.com/searchsca_esv=981a0d32bcbf9b3f&q= صب + العمود + مع + الأساس

وبهذه الحالة سيكون الأساس والعمود كتلةً واحدةً تسندُ السقفَ المقامَ عليهما، وهذا يطابق قول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن سبب قولهم إنَّ العامل في نصب المفعول به الفعلُ والفاعلُ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد أو كالكلمة الواحدة، ثم ساقوا سبعة أدلّة لإثبات رأيهم هذا[13].

وأمَّا رأي هشام بن معاوية ورأي خلف الأحمر فهما رأيان افتراضيان لم يسوقا دليلا لأيٍّ منهما فلم أتوقّف عند إثباتهما هندسيا، وإنْ كان ذلك ممكنا جدا، ولكنَّ إثباتهما هندسيًّا سيكون افتراضيًّا أيضا، وهذا لا مسوّغَ له على ما أعتقد.

نأتي إلى رأي البصريين الذين يقولون بأن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به، فقولهم إنَّ الفعل يرفع الفاعل فالعلاقة بينهما علاقة وجودية كما ذكرت ذلك في علاقة المبتدأ والخبر، وما يقابله من علاقة الأساس بالجدار فالعلاقة بينهما وجودية أيضا، فلا يمكن لبنّاء أو مهندس أن يُنشِئَ جدارًا إن لم يسبقه أساس، ولا يمكن له أن يبني أساسًا إن لم تكن النيّةُ معقودةً لبناء الجدار لاحقًا، ومن هنا نجد أن الفعل هو الذي يرفع الفاعل، وإذا أردنا أن نمثّلَ العلاقة تمثيلًا إنشائيا فالفاعل هو الأساس لأنه مسندٌ إليه نحويا، والفعلُ هو الجدار أو العمود لأنه مسندٌ.

وأمّا قولُهم إنَّ الفعل ينصب المفعول به، فالتمثيل الهندسي للفعل والفاعل والمفعول يُظهر أن نقطة التقاء السقف الذي يمثل المفعول به بالعمود أو الجدار اللذين يمثلان الفعل تُظهر أن الفعل هو الذي يسند المفعول به أي ينصبه، كما هو موضَّحٌ في الشكل الآتي:

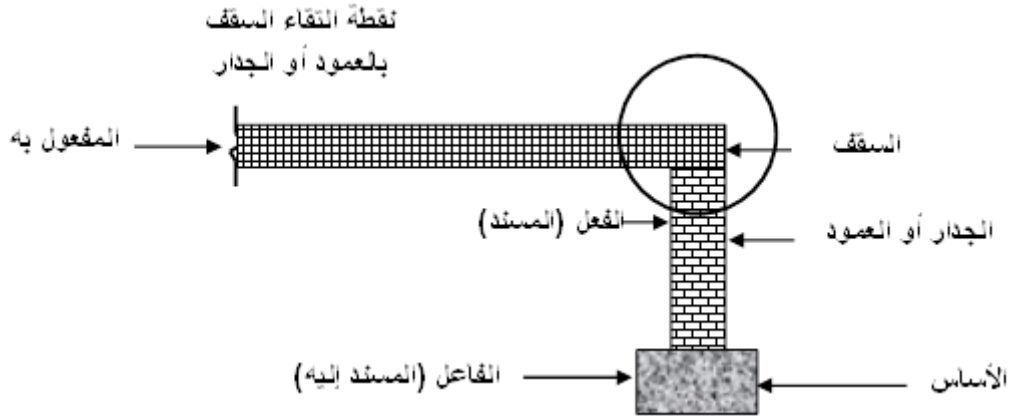

شكل يمثل رأي البصريين في أن الفعل هو الذي ينصب المفعول به. المصدر: الباحث

وبهذا نكون أنهينا التمثيل الهندسي للمسألتين الخلافيتين بين المدرستين البصرية والكوفية، وأثبتنا أن الخلاف النحوي المذكور في كتب الخلاف يمكن أن نفسره تفسيراتٍ مختلفة منها تفسيرٌ هندسيٌّ نثبت من خلاله أنه لا خلافَ حقيقيًّا بين الآراء النحوية المعروضة.

وقبل ختام البحث أودُّ أن أشير إلى أن بعض المسائل الخلافية إذا أمعنا النظر فيها وفتشنا عن أوجه الربط والعلاقات بين أجزاء الجملة، واستعرضنا آراء النحاة الخلافية فيها نجدُ أن الخلاف يتلاشى ولا يعود له أثر، من ذلك على سبيل المثال، المسألة الثالثة والسبعون في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وهي القول في علّة إعراب الفعل المضارع، فقد أجمع النحاة من البصرة والكوفةِ على أن الأفعال المضارعةَ معربةٌ، واختلفوا في علّة إعرابها، ولو تأملنا مليًّا في الاختلاف لوجدنا بعض الثغرات التي يمكننا أن نتسلل من خلالها لإثبات انعدام الخلاف، ولكن هذه المرة ليس عن طريق التمثيل الهندسي للعلاقات النحوية وإنما التقريب بين المعاني التي ساقها كل طرف، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربَتْ لأنه دَخَلَها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وأما البصريون فقالوا إنما أعربت من ثلاثة أوجه، وهذه الأوجه الثلاثة إذا استعرضناها نجدها جميعا تتعلق بشبه الفعل المضارع باسم الفاعل، فالفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص فهو يدلُّ على الحال والاستقبال فإذا دخلته السين وسوف خَلُصَ إلى الاستقبال كما هو الحال في الاسم يكون نكرة فيتخصص بأل التعريف، وأن الفعل المضارع تدخله لام الابتداء المزحلقة كما هو الحال مع اسم الفاعل، وأن الحركات والسكنات للفعل المضارع تتطابق مع حركات وسكنات اسم الفاعل[14] . وعند النظر إلى ما ساقه الكوفيون نجدهم قد ذكروا خصائص الاسم وإن لم يصرّحوا بذلك، فقولهم إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، فاسم الفاعل يدل على ثبوت الصفة نسبيًّا لأنه اسم فهو وصف لا يتقيّد بوقت محدد فقد يدلُّ على الماضي وقد يدلُّ على الحال والاستقبال وهذا يعني دخول الأوقات الطويلة في دلالته ، واسم الفاعل أيضا يدلُّ على معانٍ مختلفة وذلك بدخول (أل) التعريف عليه وعدم دخولها. يقودنا ذلك إلى أن الخلاف بينهما في هذه المسألة تلاشى أيضا.

الخاتمة :

أثبت البحث بالاعتماد على التمثيل الهندسي للعلاقات النحوية الفرضية التي كُتِبَ من أجلها وهي أنه لا خلاف في بعضِ مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومن هنا يدعو البحث بعد أن توصَّل إلى إثبات هذه الفرضية إلى إعادة النظر في المسائل الخلافية جميعًا واحدةً واحدةً، والتنقيب عن أوجه التوافق في الآراء التي ساقها كل فريق منهما، لعلنا نصلُ إلى نتيجة كنت قد أشرت إليها قبل أربع عشرينَ سنة وهي أن التوافق بين المدرستين البصرية والكوفية أكثر بكثير من الخلاف الذي صُدِّعَتْ به رؤوسُ الدارسينَ والباحثينَ والعلماءِ لمئاتِ السنين، وأنه عائد في عمومه إلى أسباب لا علاقة لها بالجانب العلمي، وإنما لأسباب بعيدة كل البعد عن الآراء التي يحملها العلماء المخلصون في خدمة لغتهم الكريمة التي شرّفها الله بكتابه الكريم. اللهم هذا الجهد وعليك التكلان، فما كان من خطأ فمن نفسي وما كان من توفيق فهو بفضلك وكرمك يا أرحم الراحمين.

Conclusion :

The research proved by depending on the geometric representation of grammatical relationships, the hypothesis for which it was written, which is that there is no disagreement in some issues of disagreement between the Basrans and Kufians. Hence, the research, after reaching proof of this hypothesis, calls for reconsidering all the controversial issues one by one, and exploring the aspects of agreement in the opinions presented by each team, so that it may reach a conclusion that it had pointed out twenty-four years ago, which is that the agreement between the Basran and Kufian schools is much greater than the disagreement that has been bothering the heads of students, researchers and scholars for hundreds of years, and that it is generally due to reasons that have nothing to do with the scientific aspect, but rather to reasons that are far removed from the opinions held by sincere scholars in the service of their noble language that God has honored with His Noble Book.

الهوامش :

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2007 م ، 1/ 176.

[2] م. ن. 1/ 175 – 176.

[3] م . ن. 1 / 233.

[4] م . ن. 1 / 355.

[5] م. ن. 2 / 81 – 82.

[6] لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطوّرها، ماريو باي، ترجمة: د. صلاح العربي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1970م. 26.

[7] دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ - 1978م ، المقدمة/ الصفحة ف.

[8] شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ ، 184.

[9] دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ - 1978م ، المقدمة/ الصفحتان: و، ز.

[10] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 1/ 82.

[11] م. ن. 1/ 84.

[12] م. ن. 1/ 82.

[13] م. ن. 1/ 82-83.

[14] م. ن. 1/ 83-84.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2007 م.
2) دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ - 1978م.
3) شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383هـ.
4) لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطوّرها، ماريو باي، ترجمة: د. صلاح العربي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1970م.

المواقع الإلكترونية:

- شبكة الانترنت، الرابط:

https://www.google.com/searchsca_esv=981a0d32bcbf9b3f&q

sources and references:

- The Holy Quran.

1) Al-Insaf fi Masail al-Difaq bayna al-Nuwayyin al-Basra and al-Kufi, Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed., 2007 AD.
2) Dalil al-I'jaz, Imam Abdul Qaher al-Jurjani (d. 471 AH), Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1398 AH - 1978 AD.
3) Sharh Qatr al-Nada, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Cairo, 11th ed., 1383 AH.
4) Human Languages, Their Origins, Nature, and Development, Mario Bay, translated by: Dr. Salah al-Arabi, Franklin Foundation for Printing and Publishing, Cairo, 1970 AD.
https://www.google.com/searchsca_esv=981a0d32bcbf9b3f&q